الأمم المتحدة S/2010/458

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى آخر القرارات التي أصدرتها الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، والتي أبلغت بمقتضاها مجلس الأمن بزيارة فخامة السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، إلى كل من جمهورية تشاد، وجمهورية كينيا. والبيانين المنسوبين إلى بعض أعضاء مجلس الأمن بشأن الموضوع نفسه، تجدون طيا البيان الصحفي الصادر عن الاتحاد الأفريقي الذي يدين فيه التحرك الأخير للمحكمة الجنائية الدولية (انظر المرفق).

لقد عكس البيان القلق العميق الذي أعربت عنه مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قرارات المحكمة الجنائية الدولية، وأكد على التزامات الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي؛ المنبثقة عن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وأشار إلى النداءات المتكررة التي وجهها الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن لإرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بشأن السودان، تلك النداءات التي تجاهلها مجلس الأمن تجاهلا تاما، ونددت بمحاولات المحكمة إشراك مجلس الأمن في الضغط على الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي لمساندة المحكمة الجنائية الدولية، بغض النظر عن التعقيدات القائمة على أرض الواقع، والتي تتطلب الموازنة بين السلم والعدل، وأوضح معارضة الاتحاد الأفريقي لأي محاولة لإجبار البلدان الأفريقية على تقويض الموقف الأفريقي الموحّد في هذا الصدد.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي **عثمان**
الممثل الدائم

020910 020910 10-50107 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق للرسالة المؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

نشرة صحفية بشأن قرار الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تبلّغ فيه مجلس الأمن وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بوجود الرئيس السوداني عمر حسن البشير في أراضي جمهورية تشاد وجمهورية كينيا.

لاحظت مفوضية الاتحاد الأفريقي بقلق شديد البيانين المنسوبين إلى بعض أعضاء مجلس الأمن، وكذلك القرارات (CC-02/05-01/09) المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ التي اتخذتها الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية والتي أبلغت بمقتضاها مجلس الأمن وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بوجود عمر البشير في أراضي جمهورية تشاد وجمهورية كينيا.

ويؤكد البيانان والقرارات أن على هاتين الدولتين العضوين في الاتحاد الأفريقي التزاما واضحا بالتعاون مع المحكمة فيما يتعلق بإنفاذ أوامر التوقيف، ذلك الالتزام المنبثق عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٩٣ (٢٠٠٥) الذي حث فيه المجلس ”جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على التعاون تعاونا كاملا مع المحكمة، والمنبثق كذلك عن المادة ٨٧ من نظام المحكمة الأساسي“، الذي الدولتان كلتاهما طرفا فيه. كما تلاحظ مفوضية الاتحاد الأفريقي أن قرارات الدائرة الابتدائية الأولى قد صدرت، على نحو غريب، بشأن ”توقع حضور عمر البشير الاحتفال الذي كان مقررا عقده يوم الجمعة الموافق ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠“.

وتعرب مفوضية الاتحاد الأفريقي عن عميق أسفها بشأن البيانين والقرارات التي تتجاهل على نحو صارخ ولا تشير أي إشارة إلى التزامات هذين البلدين تجاه الاتحاد الأفريقي المنبثقة عن قرارات جمعية الاتحاد الأفريقي ٢٤٥ (د-١٣) التي اعتمدتها الدورة العادية الثالثة عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات والتي قررت فيها الجمعية ”أنه بالنظر إلى أن (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) لم يتخذ إجراء بشأن الطلب المقدم من الاتحاد الأفريقي، فإن الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي لن تتعاون، عملا بأحكام المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بالحصانات، على توقيف وتسليم الرئيس السوداني عمر البشير“، وهو ما أعيد التأكيد عليه في قرار جمعية الاتحاد الأفريقي ٢٩٦ (د-١٥)، الذي اتُخذ في الدورة الخامسة عشرة للجمعية في تموز/يوليه ٢٠١٠ في العاصمة الأوغندية، كمبالا كما أن البيانين والقرارات لم تأخذ بعين الاعتبار أي التزامات على الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي منبثقة عن المادة ٢٣ (٢) من القانون التأسيسي للاتحاد

الأفريقي، التي تلزم جميع الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي ”بالامتثال لقرارات وسياسات الاتحاد“. وعليه، فإن القرارات المعتمدة من قِبَل أجهزة تقرير السياسة في الاتحاد الأفريقي، ملزمة لتشاد وكينيا، ومن الخطأ إجبارهما على انتهاك أو إغفال التزاماتهما تجاه الاتحاد الأفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن النداءات المتكررة التي وجهتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، هي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لإرجاء الدعاوى ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير لمدة عام تطبيقا لأحكام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي لم يُتخذ بشأنها أي إجراء من قِبَل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ثم إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نفسه، الذي تجاهل طلب الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، التي منها دول ليس عليها التزامات تجاه المحكمة الجنائية الدولية. ليست له سلطة أدبية للحكم على تشاد وكينيا. والحق أن هذين البلدين، بحكم عضويتهما في الاتحاد الأفريقي، قد التزما ”بإدانة الإفلات من العقاب ورفضه“، وتفاوضا طواعية بشأن نظام روما الأساسي هما ومنظمة الاتحاد الأفريقي، وانضما إلى المحكمة الجنائية الدولية، بغية تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

وتشير مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تشاد وكينيا، جارتي السودان، مهتمتان اهتماما راسخا بضمان السلام والاستقرار في السودان، وبتعزيز السلم والعدل والمصالحة في ذلك البلد، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعامل المستمر مع الحكومة المنتخبة لذلك البلد. علما بأن البلدان المجاورة تفعل ذلك على سبيل البقاء، فهي التي تتحمل وطأة عدم الاستقرار أو عدم الأمن في الدول المجاورة. ثم إن كينيا، بوصفها عضوا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وضامنة للعملية السلمية في السودان، انطلاقا من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والاستفتاء الوشيك في جنوب السودان، عليها واجب والتزام بالتعامل باستمرار مع الرئيس عمر حسن البشير والرئيس سيلفاكير.

ويجدر بالملاحظة أن التعامل مع القادة المنتخبين للسودان ضروري ضرورة حيوية واستراتيجية ولا مناص عنه لبلدان المنطقة، وللقارة بأسرها، تلك البلدان التي هي أقدر، بحكم موقعها، على فهم ومراعاة الوقائع والديناميات المحلية. وإن أي محاولة لإشراك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن لا تعدو كونها جهدا آخر للضغط على البلدان الأفريقية لمساندة المحكمة الجنائية الدولية بغض النظر عن التعقيدات على أرض الواقع، التي تتطلب توازنا دقيقا بين السلم والعدل، وسوف يعارض الاتحاد الأفريقي، في هذا الصدد، أي محاولة لإجبار البلدان الأفريقية على تقويض الموقف الأفريقي الموحد.

وسوف يواصل الاتحاد الأفريقي مكافحة الإفلات من العقاب وفقا لقرارات الجمعية ذات الصلة، ووفقا للمادة ٤ من القانون التأسيسي، وسوف يعارض المزاعم والكيل بمكيالين، وهو أمر واضح في البيانين المتعلقين بالبلدين المعنيين. ويؤمن الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالسودان، بأهداف السلم والعدل والمصالحة، تلك الأهداف المترابطة والمتساندة والمنشود كل منها بنفس القدر، وسوف يواصل السعي لتحقيقها. كما يطلب إلى جميع البلدان الأفريقية وأصدقاء أفريقيا رفض أي مشروع قرار قد يُعرض على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

أديس أبابا، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٠